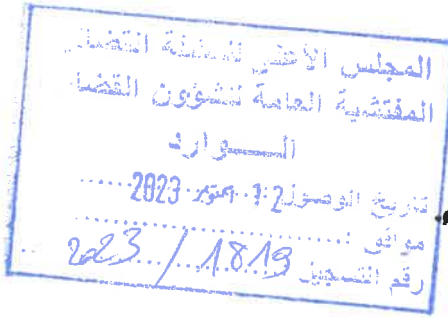




22 سبتمبر 2023

السيكيات والسادة المسؤولون القضائيون 23 / 23

بمختلف محاكم المملكة



الموضوع: حول القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء

سلام تلم بوجوج مولانا الإمام

ويعد؛

نُشر بالجريدة الرسمية عدد 7228 بتاريخ 07 شتبر 2023 الظهير الشريف رقم 1.23.60 الصادر في 23 من محرم 1445 (10 غشت 2023) بتنفيذ القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الذي دخل حيز التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية.

وقد تضمن القانون الجديد تعديلات جوهرية همت بالأساس الوضع القانوني للمعهد العالي للقضاء، ومجالات اختصاصه وقواعد تنظيمه وكيفيات تسييره.

وفي هذا السياق أصبح المعهد العالي للقضاء بموجب القانون الجديد شخصاً اعتبارياً من أشخاص القانون العام يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتم إسناد رئاسة مجلس إدارته للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتمت مراجعة تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة بما ينسجم مع الوضع الجديد للمعهد واختصاصاته.

كما تضمن القانون الجديد مقتضيات أخرى تهم مباراة الولوج إلى المعهد وامتحان التخرج، ومجالات التكوين التي يوفرها المعهد، المتمثلة في التكوين الأساسي لفائدة المحققين القضائيين، والتكوين المستمر والتكوين التخصصي لفائدة القضاة الممارسين، إضافة إلى التكوين في مجال الإدارة القضائية لفائدة المسؤولين القضائيين ونوابهم وفتات أخرى من القضاة يتم اختيارهم وفق معايير خاصة ومحددة، مع التخصيص على أن تُتَّوَّجَّ هذه التكوينات بشواهد تسلّمها إدارة المعهد.



٤

كما نص القانون الجديد على الرفع من الشهادات الجامعية المطلوبة للولوج إلى المعهد، وحدد مدة التكوين به في سنتين اثنتين، غير أنه لظروف الخصاص في عدد القضاة، فقد تم تخفيض هذه المدة إلى سنة واحدة فقط خلال الخمس سنوات الموالية لنشر القانون الجديد.

ونظراً لما يكتسبه هذا القانون من أهمية بالغة في استكمال البناء المؤسساتي للسلطة القضائية المستقلة ببلادنا، ولأسيما على مستوى تطوير منظومة التكوين، والارتقاء بالأداء المهني للقضاة، وتعزيز الثقة في القضاء، وهي أورايش استراتيجية يعمل المجلس على تنزيلها في إطار مخططه الاستراتيجي، فإن نسخة من هذا القانون قد تم نشرها بالموقع الالكتروني الرسمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية www.cspj.ma، راجياً منكم إشعار السيدات والسادة القضاة بذلك، ودعوتهم جميعاً إلى إيلاء جانب التكوين ما يستحقه من اهتمام، كما أطلب منكم تعزيز التنسيق والتواصل مع إدارة المعهد العالي للقضاء وقطب التكوين والتعاون بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية لضمان حسن تنزيل مقتضيات القانون الجديد، وإشعاري بما قد يعترضكم من صعوبات بشأن ذلك. والسلام

الرئيس المنتدب
للمجلس الأعلى للسلطة القضائية
محمد عبد النبوي

